

قراءة تحليلية للدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية على ميزانيات الجماعات المحلية
An Analytical Study of the Oversight Role of the General Inspectorate of Finance on the Budgets of Local Governments

بن سكيريفة خولة^{*1}

جامعة غرداية، الجزائر، مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات،

bensekirifa.khaoula@univ-ghardaia.dz

شليغم غنية²

جامعة ورقلة ، الجزائر ،

chelighem.ghania@univ-ouargla.dz

تاريخ الإرسال: 2025 / 04/16 * تاريخ القبول 2025/05/12 * تاريخ النشر: 2025/ 06 /04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للوقوف بجزء من القراءة و التحليل على الدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية، من خلال تباحث مدى مساهمة رقابة المفتشية العامة للمالية في تحسين التسيير المالي للجماعات المحلية و العوائق التي تحدّ من فعاليتها، إعتد الباحثون في معالجة الإشكالية على المنهج الوصفي ، الإقتراب القانوني ، والمقابلة كأداة للبحث من أجل إستجلاء جميع إجراءات الرقابة وكيفية تقييم الأداء المالي للجماعات المحلية.

توصلت الدراسة إلى أن المفتشية العامة للمالية تقوم بدور رقابي لاحق هام على ميزانيات الجماعات المحلية وفقا لنص المرسوم الناظم للعملية إلا أن دورها يحتاج إلى تفعيل أكثر من خلال تحديد أنماط الرقابة بدقة ، التنسيق بينها وبين مجلس المحاسبة من أجل تخفيف العبء في ظل حجم المهام الرقابية ، إعادة النظر في مدى إستقلالية الهيئة وأثر ذلك على التقارير الرقابية.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة المالية ، المفتشية العامة للمالية ، الجماعات المحلية ، الميزانية ، المرسوم 272-08.

^{*} بن سكيريفة خولة

Abstract:

The study examines the oversight role of the General Inspectorate of Finance over the budgets of local governments, focusing on how this oversight contributes to improving financial management and the obstacles limiting its effectiveness. The researchers employed a descriptive approach, legal analysis, and interviews as research tools to explore the oversight procedures and financial performance evaluation of local governments.

The findings indicate that the General Inspectorate of Finance plays a significant ex-post oversight role in local government budgets, as per the regulations governing the process. However, its role requires further activation by clearly defining oversight types, enhancing coordination with the Court of Auditors to alleviate the burden of oversight tasks, and reviewing the independence of the body and its impact on the oversight reports.

Keywords:

financial oversight, General Inspectorate of Finance, local governments, Keyword budget, Decree 08-272.

مقدمة:

لاريب أن موضوع حماية المال العام ورقابته ، يعد من أهم القضايا الشائكة التي أخذت حيزا كبيرا في ملفات صانعي القرار ومعدّي السياسات العامة و كذا الباحثين الأكاديميين، نظرا للدور البالغ الذي يكتسيه هذا الأخير في تأسيس وضمان نجاعة سير الهيئات على اختلافها (محلية أو مؤسسات عمومية أو حتى خاصة)، غير أن تحقيق تلك النجاعة والرفع من مستويات الإداء يبقى مرهون إلى حد كبير بحسن استغلال المال العام والصدّ من الممارسات والإختلالات التي قد تعتري تحصيل وصرف الأموال العامة، و على غرار العديد من دول العالم سعت الجزائر منذ استقلالها على إرساء نظام رقابي فعال يهدف إلى حماية المال العام ويعمل على تثبيط أي خلل يمكن أن يعيق عمل الهيئات والمؤسسات ، وفي هذا السياق تم إنشاء عدة أجهزة رقابية ، أبرزها المفتشية العامة للمالية التي تتولى الرقابة المالية اللاحقة على الجماعات المحلية و المؤسسات التي حددها المرسوم الناظم لعملها .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على العمل الرقابي الذي تقوم به المفتشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية بجزء من التحليل والتقويم من أجل تقديم قراءة نستشف بها مواطن الإصابة وممكن الخلل إن وجد مقدمين بذلك إثراء بحثي لأصحاب المصلحة من صانعي القرار والمهتمين بمجال البحث السياسي والقانوني.

إستنادا لما سبق و بناء على مجموعة من التراكمات البحثية والإشكالات المطروحة في مجال رقابة المفتشية العامة للمالية على ميزانيات الجماعات المحلية بالجزائر نطرح الإشكال التالي :

كيف تسهم رقابة المفتشية العامة للمالية في تحسين التسيير المالي للجماعات المحلية، وما هي العوائق التي تحدّ من فعاليتها؟

وللإجابة على الإشكال المطروح قسمنا ورقتنا البحثية إلى محورين تضمن المحور الأول الإطار القانوني والتنظيمي لرقابة المفتشية العامة للمالية على ميزانيات الجماعات المحلية وفقاً للمرسوم الناظم لعملها أما المحور

خولة بن سكيرفة /، شليغم غنية قراءة تحليلية للدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية على ميزانيات الجماعات المحلية.....

الثاني فخصصناه لتقييم فعالية رقابة المفتشية العامة للمالية على الجماعات المحلية من خلال آراء المفتشين وتحديات الممارسة العملية

1. المحور الأول : الإطار القانوني والتنظيمي لرقابة المفتشية العامة للمالية على ميزانيات الجماعات المحلية وفقاً للمرسوم 272_08

تعتبر الجماعات المحلية اليوم فاعلاً محورياً في تنفيذ السياسات العامة للدولة، بل أضحت تتقاسم معها مسؤولية تدبير الشأن العام من خلال نقل وتوزيع جزءٍ معتبر من الاختصاصات، فضلاً عن تحويل الموارد المالية لضمان فعالية التسيير المحلي ، ويعكس هذا التحول استجابةً النظم لتغيرات الدولية والداخلية التي فرضت إعادة النظر في دور الدولة عبر تقليص هيمنتها في مجال التسيير وتعزيز دور الجماعات المحلية كأداة تسهم في تحقيق التنمية ، وفي هذا السياق وعلى غرار العديد من الدول تبنت الجزائر اللامركزية الإدارية كنظام تسيير يتم من خلاله توزيع الصلاحيات بين السلطة المركزية والجماعات الإقليمية غير أن تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وحق ممارسة إمتيازات السلطة العامة وفقاً لما حدده القانون لا يعنى الحرية المطلقة في إتخاذ القرار بل تبقى خاضعة لصور مختلفة من الرقابة (الرسمية وغير الرسمية) الهدف منها هو تفادي الوقوع في الإختلالات المالية والإدارية التي تعيق تحقيق الأهداف التنموية ، و بالتالي فإن الحديث عن الرقابة على الجماعات المحلية في الجزائر يثير مسألة تحديد الهيئات المخولة بممارسة هذا الدور و التي تعد المفتشية العامة للمالية إحدى أهمها على إعتبار أنها هيئة رقابية دائمة تم إنشاؤها بموجب المرسوم (المرسوم 80-53، 1980) تعمل تحت إشراف مباشر من وزير المالية (ساحل، 2017) ، حيث أوضح النص التشريعي أن مهمتها الأساسية تتمثل في مراقبة التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات المحلية، بالإضافة إلى الهيئات والأجهزة والمؤسسات التي تخضع للنظام المحاسبي العمومي ، كما تشمل صلاحياتها الرقابة على المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وهيئات الضمان الاجتماعي المرتبطة بالنظام العام والإجباري، وكذلك الهيئات الاجتماعية والثقافية التي تتلقى دعماً من الدولة أو الهيئات العامة و تجدر الإشارة إلى أن الرقابة تمتد لتشمل جميع المؤسسات العمومية دون إستثناء (المرسوم 08-272، 2008)، وعليه فإنها تنشط في مجال الرقابة الخارجية اللاحقة على مالية الجماعات المحلية وهيئات أخرى (نجاح، 2022)، وللضرورة التي تقتضيها إشكالية الورقة البحثية سيتم التركيز بشكل خاص على معالجة الدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية دون سواها من المؤسسات المشمولة بموجب المرسوم 08-272.

تأخذ إجراءات رقابة النفثشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية أشكال حددها المرسوم وهو ما سنفصله كمايلي:

1.1. إجراءات رقابة المفتشية العامة للمالية على الجماعات المحلية:

حدد المشرع الجزائري مهمة الرقابة اللاحقة على ميزانية الجماعات المحلية في برنامج سنوي (كشروء، 2018) ، يُعدّ ويُعرض على الوزير المكلف بالمالية خلال الشهرين الأولين من كل سنة وفقاً للأهداف المحددة مسبقاً وبناءً على طلبات أعضاء الحكومة أو الهيئات والمؤسسات المخولة قانوناً، غير أنه يمكن تنفيذ عمليات رقابية خارج نطاق البرنامج السنوي بناءً على طلب السلطات أو الجهات المذكورة أعلاه متى دعت الضرورة لذلك (المرسوم 08-272، 2008).

إن وضع المشرع الجزائري برنامج سنوي ينظم من خلاله عملية الرقابة المالية على ميزانيات الجماعات المحلية أمر يبرز طابع التخطيط المسبق للرقابة وتحديد الأهداف والمعايير التي تستند عليها والتي تكون تحت

خولة بن سكيرفة /، شليغم غنية قراءة تحليلية للدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية على ميزانيات الجماعات المحلية.....

إشراف سياسي في إطار السياسة المالية العامة، من خلال عرض البرنامج على الوزير المكلف بالمالية وتبعية المفتشية العامة للمالية كهيئة للجهاز التنفيذي ممثلاً في الوزير ، إلى جانب هذا فإن القيام بالتفتيش الاستثنائي أمر يسمح بالتدخل السريع عند الحاجة خاصة في حالات الاشتباه في الفساد أو سوء التسيير هو ما يعكس توجه الدولة نحو الشفافية والتخطيط الاستراتيجي في الرقابة على المال العام ، حيث تقوم المفتشية العامة للمالية بتنفيذ إجراءات رقابية تشمل جملة من المهام منها تقييم فاعلية هيكل التدقيق الداخلي ، متابعة التزام الجهات المحلية بالتشريعات المالية والمحاسبية، التدقيق في العمليات المالية والعقود، التحقق من صحة المحاسبات، كما تتابع مستوى الإنجازات مقارنة بالأهداف وتدقق في جمع الموارد المالية، وتراقب تسيير الاعتمادات المالية (المرسوم 272-08، 2008).

قانونياً، تضمن المفتشية تطبيق القوانين المالية في مجال الجماعات المحلية مما يساهم في حماية المال العام وتشمل تدخلاتها أيضاً ضمان الالتزام بالتشريعات المالية وحماية المال العام من الفساد ، كما تساهم في التقييم الشفاف والتدقيق على الإنفاق الحكومي مما يعزز المساءلة ويقوي المؤسسات القانونية إضافة إلى هذا يعد دور المفتشية أداة لضمان الحوكمة الرشيدة على مستوى الجماعات المحلية من خلال الحد من الفساد وتعزيز الثقة العامة في تنفيذ السياسات العامة.

2.1. نتائج رقابة المفتشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية :

بعد إتمام عملية الرقابة المالية اللاحقة على ميزانيات الجماعات المحلية ، بتأكد المفتشون من مطابقة الأداء المالي للجماعات المحلية مع القوانين المعمول بها (ملياني، 2016) و يقيمون مدى كفاءة النظم المالية المعتمدة وفي ختام مهامهم الرقابية يُحرر المفتشون تقارير رسمية توثق و قدرتها على تحقيق الأهداف التنموية المحددة (beladjeraf, 2019) ملاحظاتهم وتقيم أداء الجماعات المحلية وتنقسم هذه التقارير إلى :

التقرير الأساسي : عقب إتمام مهام الرقابة يُعدّ المفتشون تقريراً أساسياً يتضمن المعايينات والملاحظات المتعلقة بالتسيير المالي والمحاسبي للجماعات المحلية، إلى جانب تقييم عام لمدى فاعلية تسييرها الإداري والمالي ، ويشمل هذا التقرير توصيات تهدف إلى تحسين التنظيم والتسيير وتعزيز نتائج الأداء ، كما يمكن أن يتضمن التقرير مقترحات لتعديل أو تطوير الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تؤثر نشاطها (المرسوم 08-272، 2008) ، يُعدّ التقرير الأساسي آلية لتقييم مدى امتثال الجماعات المحلية للقوانين واللوائح المالية والتنظيمية ويساهم في الكشف عن المخالفات التي قد تتطلب إتخاذ إجراءات قانونية مما يُكرّس مبدأ المساءلة القانونية ، كما يبرز التقرير أيضاً مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ومدى توافقها مع الإطار القانوني العام مثل قانون المالية، قانون الصفقات العمومية، ونظام المحاسبة العمومية وعندما يتضمن التقرير اقتراحات لتعديل الإطار التشريعي أو التنظيمي فإنه يُساهم في تطوير المنظومة القانونية بما يتلاءم مع المستجدات العملية مما يعزز من فاعلية الرقابة على المال العام، إضافة إلى هذا يُمثّل التقرير الأساسي آلية لتعزيز الحوكمة الرشيدة في إدارة الشؤون العامة ، فالمعاينات والتوصيات الواردة فيه لا تقتصر على تصحيح أخطاء الماضي بل تهدف لتعزيز الكفاءة المستقبلية للمؤسسات والإدارات العمومية مما يحسن أداء الجماعات المحلية ، كما أن تضمين التقرير مقترحات لتعديل الأطر التشريعية والتنظيمية يُبرز دور المفتشية في دعم عملية صنع القرار السياسي حيث توفر لصانعي القرار معلومات دقيقة وموضوعية بإمكانها صياغة سياسات أكثر فاعلية ، كما يعد هذا التقرير أيضاً أداة ضغط سياسي يتم من خلالها مساءلة المسؤولين وتوجيه السياسات العامة نحو تحقيق المصلحة العامة.

خولة بن سكيرفة /، شليغم غنية قراءة تحليلية للدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية على ميزانيات الجماعات المحلية.....

التقرير التلخيصي : بناءً على رد مسير الهيئة الخاضعة للرقابة بشأن التقرير الأساسي يُعد تقرير تلخيصي يُحتتم به الإجراء التناقضي ، يعرض هذا التقرير نتائج المقارنة بين المعايينات الواردة في التقرير الأساسي وردود المسير المعني و يُبلّغ التقرير التلخيصي مرفقاً برد المسير إلى السلطة المختصة بالكيان الخاضع للرقابة حصرياً ، ويتعين على السلطة المعنية إعلام المفتشية العامة للمالية بالتدابير التي اتخذتها أو تنوي اتخاذها استناداً إلى ما ورد في التقرير التلخيصي بهذه الطريقة تُستكمل الإجراءات الرقابية وتُختتم مرحلة الإجراء التناقضي (المرسوم 272-08، 2008) .

يظهر التقرير التلخيصي مدى توافق المعايينات الأولية مع ردود المؤسسة، مما يساعد على تقديم تقييم دقيق لأدائها المالي والإداري كما يبرز إلزام القانون بإرفاق رد المسير بالتقرير التلخيصي آلية لضمان الشفافية وإطلاع الجهات المعنية على كافة التفاصيل، فضلاً على أن التزام السلطة المعنية بإبلاغ المفتشية العامة للمالية بالتدابير المتخذة يعد خطوة حاسمة لضمان متابعة فعّالية لنتائج الرقابة ويجسد التنسيق بين السلطات الرقابية والتنفيذية ، كما يعكس التوازن بين سلطة الرقابة وحقوق المؤسسات في الدفاع عن أدائها .

التقرير النهائي : يُبلّغ مسير المؤسسة أو الهيئة الخاضعة للرقابة وكذا السلطة الوصية عليها بالتقرير الأساسي المشار إليه في المادة السابقة ولا يُعتبر هذا التقرير نهائياً إلا بعد تأكيد المعايينات و استكمال الإجراء التناقضي ، وفي حال كانت مهمة الرقابة قد أُجريت بناءً على أمر صادر عن سلطة مؤهلة يُرسل التقرير المعد إلى هذه السلطة حصرياً (المرسوم 272-08، 2008)، ولتنفيذ الإجراء التناقضي يجب على مسيري المصالح والهيئات الذين تسلموا التقرير الرد على المعايينات والملاحظات الواردة فيه خلال مدة أقصاها شهرين من تاريخ تسلمه مع الإفصاح عن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها بخصوص الوقائع المثبتة في التقرير و يمكن تمديد هذا الأجل استثنائياً لمدة شهرين إضافيين بقرار من رئيس المفتشية العامة للمالية بشرط الحصول على موافقة الوزير المكلف بالمالية وفي حالة إنتهاء الأجل المحدد دون تقديم أي رد يُعتبر التقرير نهائياً (المرسوم 08-272، 2008).

يمكن القول أن تطبيق الإجراء التناقضي بعد خطوة تتيح للجماعات المحلية الرد على المعايينات والملاحظات المسجلة ضدها كما أن الأجل المحدد بشهرين القابل للتمديد استثنائياً يُعد فرصة كافية للجماعات المحلية لدراسة التقرير وهو ما يعكس مبدأ استقرار الإجراءات القانونية وعدم إطالة آجال الرقابة كما أن موافقة الوزير المكلف بالمالية على التمديد يعزز ضمان المتابعة من السلطة الوصية، أما سياسياً فإن هذا الإجراء يعكس التوازن بين سلطة الدولة في الرقابة على المال العام وحماية حقوق الإدارات المحلية ويوفر الإجراء التناقضي ضمانات ضد تعسف سلطات الرقابة، كما يُسهم في تعزيز ثقافة المساءلة والالتزام بالمعايير المالية والإدارية و تُنتج أيضاً هذه الإجراءات للإدارات المحلية تبرير قراراتها وتصحيح التجاوزات مما يعزز من شرعيتها ويحد من التوظيف السياسي لنتائج الرقابة.

التقرير السنوي : تقوم المفتشية العامة للمالية بإعداد تقرير سنوي يتضمن حصيلة نشاطاتها وملخصاً لأبرز المعايينات التي أجرتها، بالإضافة إلى الردود الواردة بشأنها، يشمل التقرير السنوي أيضاً اقتراحات استخلاصها المفتشية من نتائج مهامها الرقابية لتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الأنشطة الخاضعة لرقابتها ويُسلم التقرير السنوي إلى الوزير المكلف بالمالية خلال الربع الأول من السنة التالية للسنة التي أُعد عنها التقرير، ليكون بذلك ملخصاً لنتائج أعمال المفتشية خلال السنة الماضية. (المرسوم 272-08، 2008)

يشكل التقرير السنوي أداة للمساءلة القانونية، حيث يُظهر مدى امتثال المؤسسات والهيئات الخاضعة للرقابة للتشريعات والتنظيمات المالية والمحاسبية المعمول بها و يتضمن التقرير أيضًا اقتراحات لتحسين الإطار القانوني والتنظيمي مما يُبرز دور المفتشية كجهة رقابية وكفاعل مساهم في تطوير السياسات العامة وتعزيز كفاءتها وهو ما يعكس البعد الاستشاري للمفتشية، حيث تسهم توصياتها في سد الثغرات القانونية وضمان توافق التشريعات مع الواقع العملي، كما أن إلزام المفتشية بتقديم التقرير في الوقت المحدد يُكرّس مبدأ الالتزام بالأجل القانونية مما يعزز شفافية عملها ويوفر للسلطات المعنية الفرصة لاتخاذ التدابير التصحيحية أو التشريعية المناسبة من خلال تضمين اقتراحات لتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي، تُساهم المفتشية العامة للمالية أيضا في دعم صنع القرار السياسي وتُبرز دورها كحلقة وصل بين المستويين التنفيذي والتشريعي مما يعزز قدرة الدولة على التكيف مع التحديات المستجدة ، إضافة إلى ذلك تُعد المفتشية تقريرًا منفصلاً يُرسل إلى السلطات المختصة يتضمن مدى الاستجابة للمعايير والملاحظات والتوصيات الصادرة عنها.

2. المحور الثاني: تقييم فعالية رقابة المفتشية العامة للمالية على الجماعات المحلية من خلال آراء المفتشين وتحديات الممارسة العملية

يعتبر الدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية أحد الركائز الأساسية لضمان الشفافية وحسن التدبير المالي في القطاع العام، لا سيما في سياق ميزانية الجماعات المحلية حيث تتجلى أهمية هذه الرقابة في ضمان الامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية والكشف عن الاختلالات المالية والإدارية وتعزيز مبادئ المساءلة والحوكمة الرشيدة، في هذا المحور نسعى إلى تحليل دور المفتشية العامة للمالية في الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من خلال المقابلات التي أجريت مع المفتشون المكلفون بهذه المهمة التابعين للمفتشية الجهوية بولاية ورقلة ، تم اختيار المقابلة كأداة بحث أساسية نظرًا لما توفره من إمكانية الوصول المباشر إلى المعلومات من مصادرها الرسمية ، ما يسمح بفهم أعمق للممارسات الرقابية والتحديات التي تواجه المفتشية ومدى فعالية آليات الرقابة المتبعة.

تعتمد هذه المقابلات على استفسارات دقيقة موجهة إلى المفتشين التابعين للمفتشية الجهوية للمالية بورقلة حول طبيعة المهام الرقابية وأساليب التدقيق المالي المعتمدة ومدى تجاوب الجماعات المحلية مع ملاحظات المفتشين ، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجههم في أداء مهامهم، كما تم التركيز على استكشاف الأثر الفعلي لرقابة المفتشية في تحسين الإدارة المالية للجماعات المحلية ومدى إسهامها في الحد من التجاوزات المالية.

سيتم عرض هذا المحور وفق مقارنة تحليلية تقوم على تفكيك الأدوار الرقابية للمفتشية العامة للمالية من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية هي الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة المالية على ميزانية الجماعات المحلية، آليات الرقابة وأدوات التدقيق المالي المعتمدة من طرف المفتشية والتحديات والحدود التي تواجه عمل المفتشية في هذا المجال ومن خلال تحليل البيانات المستخلصة من المقابلات سيتم تقديم رؤية شاملة حول فعالية الرقابة المالية الممارسة على الجماعات المحلية مع تسليط الضوء على أهم الإشكالات العملية التي تعترض تحقيق الأهداف الرقابية

خولة بن سكيرفة /، شليغم غنية قراءة تحليلية للدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية على ميزانيات الجماعات المحلية.....

1.2. الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة المالية على ميزانية الجماعات المحلية.

أوضح المفتشون الذين تمت مقابلتهم أن الرقابة التي تُمارسها المفتشية العامة للمالية تعتمد على منهجية متعددة المستويات تعتمد على التدقيق المالي ، الزيارات الميدانية، والتقييم المقارن للميزانيات المصادق عليها مقابل التقارير المالية المنجزة وتتم الرقابة المالية بعد تنفيذ الميزانية وفق إجراءات صارمة تهدف إلى ضمان تنفيذ النفقات والإيرادات وفقا للقوانين المعمول بها .

أشار المفتشون أن الرقابة اللاحقة تشمل تحليل الوثائق المالية والمحاسبية مثل الميزانيات السنوية، التقارير المالية، العقود، كما أن التفتيش الميداني المفاجئ يعد أداة فعالة لاكتشاف التجاوزات المحتملة فمن خلال مقارنة الوثائق المقدمة بالواقع الفعلي يتم التحقق من دقة التصريحات المالية لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع التنموية التي تُنفذها الجماعات المحلية (تحليل الدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية على الجماعات المحلية ، 2024)

2.2. تحليل الأداء المالي للجماعات المحلية:

يتم تقييم الأداء المالي عبر مقارنة التقارير المحاسبية بالميزانية المعتمدة، مما يساعد في الكشف عن الفجوات الاختلالات، كما أوضح المفتشون أن عملهم يعتمد على المقارنة السنوية بين الإيرادات المتوقعة و الفعلية، وكذلك بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات المنفذة، إن هذه التحليلات تُمكن من تحديد ما إذا كانت الجماعة المحلية تدير مواردها بفعالية أو تُعاني من سوء التسيير المالي. (تحليل الدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية على الجماعات المحلية ، 2024)

3.2. إعداد التقارير الرقابية وآليات متابعة التوصيات :

أوضح المفتشون أن إعداد التقارير الرقابية يتم عبر ثلاث مراحل رئيسية وهي كالتالي
التقرير الأساسي: يتضمن الملاحظات الأولية حول المخالفات المحتملة والتوصيات الأولية
التقرير التلخيصي: يعرض مخرجات التقرير الأساسي ويأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المسؤولين المحليين في إطار ما يُعرف بالإجراء التناقضي
التقرير النهائي: يُرسل إلى السلطة الوصية أو وزارة المالية لاتخاذ التدابير اللازمة
أوضح المفتشون أن هناك صعوبة في متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الرقابية، إذ لا تمتلك المفتشية سلطة تنفيذية مباشرة لفرض الإمتثال الكامل من الجماعات المحلية مما يؤدي في بعض الحالات إلى تكرار نفس المخالفات خلال عمليات التفتيش اللاحق (تحليل الدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية على الجماعات المحلية ، 2024)

4.2. التحديات والحدود التي تواجه عمل المفتشية في هذا المجال:

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها المفتشية العامة للمالية في الرقابة على ميزانيات الجماعات المحلية، إلا أن المفتشون أكدوا أن هناك العديد من العقبات التي تُقلل من فعالية هذه الرقابة وهي كمايلي:
ضعف استقلالية المفتشية وخضوعها للسلطة التنفيذية : حيث أشار المفتشون إلى أن المفتشية تظل تحت سلطة وزارة المالية مما يجعلها في بعض الأحيان خاضعة لاعتبارات سياسية أو إدارية قد تؤثر على حيادها، هذا التبعية قد تُضعف من قدرة المفتشية على التدقيق في بعض الملفات الحساسة خصوصاً إذا تعارضت نتائج الرقابة مع المصالح السياسية لبعض المسؤولين
نقص الموارد البشرية والتقنية : أشار المفتشون إلى أن عدد المفتشين لا يتناسب مع عدد البلديات والولايات وهو ما بإنمكانه أن يُضعف فعالية الرقابة

خولة بن سكيرفة /، شليغم غنية قراءة تحليلية للدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية على ميزانيات الجماعات المحلية.....

الاعتماد على الطرق التقليدية في التدقيق المالي وعدم إدخال أنظمة معلوماتية متطورة لتتبع التدفقات المالية يجعل عملية الرقابة أكثر تعقيداً وأقل دقة
غياب العقوبات الرادعة للمخالفات المالية :أوضح المفتشون أن الإجراءات المتخذة في حالة اكتشاف مخالفات مالية تعتمد على نوع المخالفة، حيث يتم إعداد محاضر معاينة وإبلاغ السلطات المختصة غير أن عدم وجود عقوبات صارمة أو تنفيذ سريع للجزاءات يُضعف من فعالية الرقابة (تحليل الدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية .على الجماعات المحلية ، 2024)
تعكس المقابلات التي أجريت مع المفتشين الدور المحوري الذي تلعبه المفتشية العامة للمالية في ضبط ميزانيات الجماعات المحلية حيث تعتمد على آليات رقابية صارمة تشمل التدقيق المالي، التفتيش الميداني، وإعداد التقارير الرقابية، ومع ذلك فإن تحقيق الفعالية الكاملة لهذه الرقابة يظل مشروطاً بتعزيز استقلالية المفتشية، توفير الموارد البشرية والتقنية الكافية، وضمان تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الرقابية

خاتمة:

بعد تحليل المواد القانونية المنظمة لعمل المفتشية العامة للمالية على ميزانيات الجماعات المحلية وإستنادا للمعطيات المستخلصة من المقابلات التي أجريت مع المفتشين المكلفين برقابة ميزانيات الجماعات المحلية، تبين أن المفتشية العامة للمالية تُمارس دورًا جوهريًا في ضمان الامتثال للقوانين المالية وتحقيق الشفافية في تسيير الأموال العمومية غير أن هذا الدور وعلى الرغم من أهميته يظل محاطًا بجملة من التحديات التي تؤثر على فعالية الرقابة سواء من حيث تنفيذ التوصيات أو من حيث القدرة الفعلية على التصدي للاختلالات المالية المتكررة، كما أن أحد أبرز الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها هو أن الرقابة المالية كما تمارسها المفتشية تُعاني من طابعها التوجيهي أكثر من كونها ملزمة، فالمفتشية تضع تقارير رقابية تحتوي على ملاحظات وتوصيات ولكن تنفيذ هذه التوصيات يبقى مرهونًا بتجاوب الجماعات المحلية والذي وفقًا لشهادات المفتشين يظل غير كافٍ في كثير من الأحيان، كما أن ضعف سلطة المفتشية وعدم تمتعها بصلاحيات تنفيذية مباشرة يجعلها أداة رقابية ذات تأثير محدود خصوصًا عندما تواجه تعنتًا من بعض المسؤولين المحليين أو غياب الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة، من جهة أخرى كشفت المقابلات عن مفارقة واضحة في منظومة الرقابة فمن ناحية هناك إجراءات رقابية صارمة تشمل تحليل الوثائق المالية (إجراء عمليات تفتيش ميدانية، وإعداد تقارير تفصيلية) لكن من ناحية أخرى لا توجد عقوبات كافية وراثة لضمان التزام الجماعات المحلية بالإصلاحات المقترحة، هذا الخلل يضعف من الأثر الفعلي لجهود المفتشية حيث يتم في كثير من الحالات رصد نفس التجاوزات بشكل متكرر في البلديات والولايات نفسها دون أن يؤدي ذلك إلى تغييرات جذرية في تسيير المال العام، على مستوى آخر تُظهر البيانات المستخلصة أن أحد أكبر التحديات التي تواجه المفتشية هو نقص الموارد البشرية والتقنية ففي ظل العدد الكبير من الجماعات المحلية يبقى عدد المفتشين المتاحين لا يكفي لتغطية جميع الولايات والبلديات بشكل مستمر وفعال كما أن الاعتماد على طرق تقليدية في الرقابة يجعل العملية بطيئة وغير قادرة على مواكبة التعقيد المتزايد للمعاملات المالية الحديثة وهو ما يفرض حسب رأي المفتشين ضرورة إدخال آليات رقابية رقمية مما سيمكن من متابعة التدفقات المالية أنياً واكتشاف المخالفات قبل وقوعها بدلاً من التدخل بعد فوات الأوان، بناءً على هذا التحليل يتبين أن تحسين فعالية الرقابة المالية على الجماعات المحلية يستوجب تبني إصلاحات عميقة تشمل :

- ✓ منح المفتشية استقلالاً وظيفياً وإدارياً عن وزارة المالية بحيث تكون هيئة رقابية ذات صلاحيات تقريرية مستقلة مما يضمن حيادها وفعاليتها في الرقابة.
- ✓ إدراج نظام التصنيف المالي للجماعات المحلية بحيث تُفرض قيود على صرف الميزانيات للمؤسسات التي لا تمتثل للمعايير المالية الصارمة.
- ✓ تطبيق نظام الإبلاغ الإلكتروني الإجباري بحيث تلتزم الجماعات المحلية برفع تقاريرها المالية بشكل دوري على منصة مفتوحة للمفتشية، مما يقلل من الحاجة إلى التفتيش الميداني المستمر.
- ✓ تطوير الموارد البشرية للمفتشية العامة للمالية وتوسيع عدد المفتشين وتوظيف كوادر متخصصة في التدقيق المالي إضافة الإهتمام بمسألة تكوين المفتشيين .
- ✓ إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة تنفيذ توصيات المفتشية العامة للمالية، بحيث تُصدر تقارير دورية حول مدى التزام الجماعات المحلية بالإصلاحات المالية المطلوبة.
- ✓ اعتماد آلية تصعيد قانوني تلزم السلطات الوصية باتخاذ إجراءات فورية عند عدم تنفيذ التوصيات، مع السماح للمفتشية بإحالة الملفات مباشرة إلى الجهات القضائية في حال تكرار التجاوزات.

خولة بن سكيرفة /، شليغم غنية قراءة تحليلية للدور الرقابي للمفتشية العامة للمالية على ميزانيات الجماعات المحلية.....

- ✓ تعزيز شفافية الرقابة المالية وإشراك المجتمع المدني من خلال نشر التقارير الرقابية الأساسية والنهائية على مواقع رسمية لإطلاع المواطنين على أداء الجماعات المحلية في تسيير المال العام .
- ✓ إنشاء منصة إلكترونية لتلقي شكاوى المواطنين حول التجاوزات المالية في الجماعات المحلية بحيث تكون هذه الشكاوى مصدرًا لتوجيه عمليات التنقيش الميداني، دعم منظمات المجتمع المدني والصحافة الاستقصائية للوصول إلى المعلومات المالية الخاصة بالجماعات المحلية، مما يعزز الضغط العام لتحقيق المساءلة.
- ✓ إعادة النظر في الإطار القانوني للرقابة المالية تعديل القوانين المالية والتنظيمية الحالية لمنح المفتشية صلاحيات أوسع في التدقيق المباشر واتخاذ القرارات الملزمة.
- من خلال تطبيق هذه التوصيات، يمكن تعزيز فعالية الرقابة المالية التي تمارسها المفتشية العامة للمالية وضمان تحسين مستوى الامتثال في الجماعات المحلية فالتحول إلى نظام رقابة أكثر استقلالية، اعتماد التكنولوجيا الرقمية، فرض عقوبات فعالة، وتحسين الشفافية المالية هي الخطوات الأساسية لضمان رقابة أكثر كفاءة وصرامة على ميزانيات الجماعات المحلية مما يسهم في تحقيق حوكمة مالية رشيدة وتعزيز ثقة المواطنين في الإدارة المحلية.

قائمة المراجع :

أولاً-الكتب

- ساحل، محمد. (2017). المالية العامة ، الجزائر: جسر للنشر والتوزيع.
- ملياني، صليحة. (2016). الوصاية الإدارية على المجالس الشعبية البلدية والولاية ، عمان: دار اليازية للنشر والتوزيع.
- ثانياً -الدوريات والمقتنيات
- بحث في مجلة محكمة
- دلاح، محمد لخضر، نجاح ، عصام (2022). رقابة المفتشية العامة للمالية على ميزانية الجماعات المحلية. الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. العدد 2،
- مرزوقي عمر ، كشرود شاهيناز (2018). آليات الرقابة المالية على الجماعات الإقليمية في الجزائر : البلدية أنموذجاً . المجلة الجزائرية للأمن والتنمية . العدد 2، 54 .
- Beladjeraf, Samia. (2019). The financial control bodies over the public expenditures in Algeria. Jurisprudence Journal .

النصوص القانونية:

- مرسوم 80-53 المؤرخ في 1 مارس 1980، المتضمن إحداث المفتشية العامة للمالية ، الجريدة الرسمية عدد 10، المؤرخة في 4 مارس 1980.
- مرسوم تنفيذي 272-08، المؤرخ في 6 سبتمبر 2008 ، يحدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية ، الجريدة الرسمية العدد 50 ، المؤرخة في 7 سبتمبر 2008.
- المقابلات :

المقابلة : تحليل الدور الرقابة للمفتشية العامة للمالية على ميزانيات الجماعات المحلية ، مفتش لدى مصالح المديرية الجهوية للمفتشية الجهوية للمالية العامة بولاية ورقلة ، ورقلة ، 6 جانفي 2025.